وضعية التعليم الثانوي ومخرجاته في سوق العمل الجزائري

The status of secondary education and its results on the Algerian labor market

علي بريمة *

Berrima Ali

جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)، berrimaali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/06 تاريخ القبول: 2019/12/11 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

يحاول هذا المقال تحليل وتوضيح علاقة التعليم بسوق العمل، حيث يتناول وضعية مخرجات التّعليم الثانوي بسوق العمل الجزائري، ومساهمتها في التنمية؛ على اعتبار أن هاته الفئة تمثل استثمارا اقتصاديا واجتماعيا للموارد البشرية. وللإحاطة بموضوع الدّراسة وظفنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لنخلص في الأخير إلى أنّ وضعية هذه الفئة ***لا بأس*** *بها في سوق العمل، باعتبار أنها حلقة لا يمكن الاستغناء عنها فيما يخص تطوير الإقليم الذي توجد فيه. كما نؤكد على ضرورة تطوير مقاربة نظرية تكون أكثر شمولا للخروج من دائرة الوصف والتحليل لهذين المتغيرين: (مخرجات التعليم وسوق العمل).*

كلمات مفتاحية: ***التعليم****، مخرجات التعليم الثانوي، سوق العمل الجزائري، التنمية*

Abstract:

This article attempts to analyze and clarify the relationship between education and labor market, by examining the situation of secondary education out puts on the Algerian labor market, and their contribution to the development. Considering that this category constitutes an economic and social investment of human resources. To highlight this study The Analytical Descriptive Method and the Historical Method have been used to deduce that this category occupies an undeniable place in the labor market, since it constitutes an indispensable link in the development of the region in which it is situated. We also underline the need to develop a more global theoretical approach to get out of the circle of description and analysis of these two variables: (education outputs and labor market).

Keywords*: Education, Secondary education outputs, Algerian labor market, Development.*

Résumé *:*

Cet article tente d'analyser et de clarifier la relation entre l'enseignement et le marché du travail, il traite Le statut des résultats de l'enseignement secondaire sur le marché du travail algérien et sa contribution au développement, Vu que cette catégorie constitue un investissement économique et social des ressources humaines. Pour mettre en évidence cette étude on a employé la

* **المؤلف المرسل**: علي بريمة ، **الإيميل**: berrimaali@gmail.com

Méthode descriptive analytique et la Méthode historique pour en déduire que cette catégorie occupe une place incontestable dans le marché du travail, car elle constitue un maillon indispensable du développement de la région dans laquelle elle se situe. Nous soulignons également la nécessité de développer une approche théorique plus globale pour sortir du cercle de description et d'analyse de ces deux variables : (résultats de l'enseignement et le marché du travail).

***Mots-Clés**: l'enseignement, résultats de l'enseignement secondaire, le marché du travail algérien, le développement.*

1. مقدمة:

تعتبر وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي أحد أوجه صياغة إشكالية علاقة الثانوية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والتي تمثل مخرجاتها نقطة الالتقاء بينها وبين باقي مؤسسات المجتمع، وعليه يمكن وصف هذه العلاقة بأنها جدلية، حيث يلاحظ في الواقع الإقليمي خاصة، أن الخريجين من ذوي مستوى النهائي من التعليم الثانوي هم أكثر الفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج مع سوق العمل؛ نظرا لعدم قدرتهم على الوصول إلى درجة معينة من التعليم أو تلقيهم مهنا تؤهلهم للتكيف مع متطلبات هذا السوق المتغير والمتجدد.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي طبقت إصلاحات عديدة على قطاع التربية والتعليم بمختلف مراحله، من أجل القضاء على المشاكل التي يعانيها، خاصة مشكل البطالة الذي أصبح يهدد مخرجاته وبالتالي يخلق نوعا من عدم التوافق المهني مع متطلبات سوق العمل، لذلك وجب معالجة هذه الظاهرة التي تعيق التنمية وتصعب من عملية الاندماج المهني للشباب، خصوصا خريجي الثانويات الذين يواجهون منافسة كبيرة من طرف الفئات الأخرى التي تملك مستوى دراسي أعلى وبالتالي سيؤثر هذا في أهمية ودور هذه المخرجات في التنمية الإقليمية .

إن موضوع **وضعية التعليم الثانوي ومخرجاته في سوق العمل الجزائري** يعتبر من المواضيع والتي تتطلب المزيد من البحث والتوضيح، إذ أن له علاقة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومدى مساهمة هذه الوضعية المهنية في تطوير كفاءات هذا الخريج من جهة ودورها في التنمية، ويؤدي ذلك لطرح التساؤل المركزي التالي:- **كيف هي وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الجزائري؟**

أولا، تحديد المفاهيم:

أ- مفهوم الوضعية:

يقصد بمفهوم الوضعية في الإطار الاجتماعي: الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة أو الموقع الذي تحتله المجموعة في نسق اجتماعي معين[1] ، وفي هذا السياق يعتبر" إميل دوركايم" من بين الذين اهتموا بدراسة الحياة المهنية، لكنه لم يتوصل إلى تحديد الأوضاع المهنية للأفراد والجماعات، من خلال البحث عن أساليب التكيف الاجتماعي والمهني في المجتمع[2] وبما أننا نبحث عن الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الجزائري، سنقوم بحصرها ضمن مؤشرات تتمثل في مجموع العمليات التنظيمية التي تحدد وضعية الخريج الثانوي في حياته المهنية، ... ومدى مساهمة هذه الوضعية المهنية في تطوير هذا الخريج من جهة ودورها في التنمية.

ب- مفهوم التعليم الثانوي:

يعرفه هاويز(**Howes**): " بأنه تلك البرامج التي تقدم في المرحلة الثانوية من النّظام التعليمي والمصمّمة لإعداد المتعلّم للعمل في وظائف متخصصة"[3]، أما منظمة اليونيسكو فقد وضعت تعريفا أكثر شمولية، حيث شمل إضافة لجوانب التعليم العام، دراسة التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها، بالإضافة إلى الفهم والمعرفة لوظائف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية [4].

يشمل التعليم الثانوي نقل المعرفة وتكوين اتجاهات موجبة نحو الوظائف العملية، كما يعد الموارد البشرية لمستويات أحسن، كما يساعد على تغيير الديناميات النّفسية للشاب، من خلال التحاقه بالجامعة أو الاندماج في سوق العمل والبحث عن التوافق مع الاختصاصات المهنية المختلفة، إضافة إلى تحقيق الذات على الصعيد الشخصي والمشاركة مع باقي أفراد المجتمع في تحقيق التنمية؛ خاصة على الصعيد الاجتماعي.

ج - مفهوم مخرجات التعليم الثانوي:

من الصّعب شرح وتقدير المخرجات التعليمية؛ حيث تشمل مخرجات كل مرحلة من مراحل التعليم وكل نوع من أنواعه وهم التلاميذ الذين ينجحون في الامتحانات ويحصلون على أنواع الشهادات والمؤهلات التي تنتهي إليها العملية التعليمية[5]، كما يمكن إضافة فئة التلاميذ

الذين لم ينجحوا في الامتحانات الرسمية ولم يتحصلوا على الشهادات بسبب عدم تحقيقهم لمقاييس المؤهلات التي يفرضها النظام التعليمي وبالتالي يعتبرون متسربين، ومن المسلم به أن عملية قياس مخرجات التعليم تواجهها العديد من الصعوبات التي تحول دون تحديدها بدقة[6]، وعليه اهتمت هذه الدراسة بمخرجات التعليم الثانوي الحاصلين على المستوى النهائي، حيث يدفعنا الفضول العلمي لمحاولة معرفة وضعية هذه الفئة في سوق العمل، ومدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية بناء على خلفيتها التعليمية وكفاءتها ومهاراتها الشخصية؟

هـ- مفهوم سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه: "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، حيث يتم فيه تحديد فرص العمل المطلوبة، إضافة إلى تحديد الأجر"[7]، كما يضمّ مؤسسات القطاعين العام والخاص بالدولة، إضافة إلى أنه يحتوي على أنواع عديدة لظروف العمل، التي تؤثر في العلاقات المختلفة للعمل والتوظيف، كأحوال عرض العمل والطلب عليه والاختلافات الجغرافية في الأجور وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال[8].

يطرح في هذا الصدد مسألة مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل: أي انسجام التعليم مع متطلبات هذا السوق المتغيرة بشكل مستمر وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي.[9] وتعتبر مخرجات التعليم الثانوي من بين الفئات التي تحتاج للمزيد من البحث، خاصة فيما يتعلق بمدى موائمتها لمتطلبات المهن المختلفة الموجودة في سوق العمل ومدى تحقيقها للتنمية.

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفهمية للموضوع محل الدراسة، غير أن البحث العلمي يفقد الكثير من أهميته إذا لم يستند إلى تصورات نظرية تمكننا من فهم المشكلة المبحوثة؛ ويساعد على معرفة مدى تطابقه مع الواقع، وهذا ما سيتطرق إليه المبحث الموالي، من خلال عرض الأساس النظري لسوق العمل.

ثانيا، علاقة سوق العمل بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع:

يعتبر سوق العمل جزء هام من التنظيم الاقتصادي العام للمجتمع، حيث يتكوّن من مجموع أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فهو يتأثر بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية العامة، حيث يقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع العام بمؤسساته المختلفة،

لمخرجات التعليم ممثلة في مخرجات المدارس الثانوية وتشغيلهم بما يتوافق مع تخصصاتهم ومهاراتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

أ- وظائف سوق العمل:

يؤدي سوق العمل وظائف اقتصادية هامة أممها[10]: تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمل، تحديد مستويات الأجور وتحديد أجور فئات العمل المختلفة على حسب ظروف العرض والطلب، كما يؤدي وظيفة أخرى تتمثل في توزيع العمال عبر القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم ذلك في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، كما يوفر تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وينمي الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي.

ب- إدماج الموارد البشرية في سوق العمل:

يعتبر إدماج الموارد البشرية في الحياة المهنية من بين صيغ معالجة البطالة، من خلال تبني سياسات تشغيل مستحدثة، وهذا لتحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع ودفع الاستثمار، من خلال خلق فرص الشغل واستغلال الإمكانيات المتاحة، بالنظر إلى الصعوبات والرهانات الظرفية التي يمر بها واقع التشغيل في علاقته بالأوضاع الدولية والإقليمية وذلك عن طريق المقاربة المحلية للتشغيل التي تشجع السلطات الجهوية على الدخول في شراكة مفتوحة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛[11] إضافة إلى الصندوق الوطني للتشغيل الذي يعتبر أداة تضاف إلى المجهود المؤسساتي الذي تقوم به مختلف الأجهزة الحكومية المهتمة بمجال التشغيل.[12]

فيما يخص الآليات التي يستوعب فيها سوق العمل خريجي التعليم الثانوي، فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت في وضع برامج عديدة للإدماج المهني، لعل أهمها برنامج عقود الإدماج المهني الموزع ...، فبالنسبة للشباب القادمين من التعليم الثانوي والذين زاولوا تربصا مهنيا يدمجون بواسطة عقد الإدماج المهني **CIP**، أما الشباب الذين لا يملكون تكوينا ولا تأهيلا: يتم إدماجهم في عقد التكوين والإدماج **CFI**. والمستفيد من هذا البرنامج يجد نفسه أمام عقد بصيغة مؤقتة، بحيث تتحمل الدولة أعباء الأجر.

لقد تصدت الدولة لظاهرة بطالة مخرجات التعليم الثانوي؛ بوضع سياسة تشغيل ذات صلة بالاستثمار الوطني وعدم الاكتفاء بالتشريع لبرامج فعاليتها غير مؤكدة ومرتبطة بمرحلة زمنية معينة، وبذلك تكون قد حاولت احتواء هذه الظاهرة أو على الأقل التقليص من حدتها لتوسيع مساحة المستفيدين منها وإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

ثالثا، علاقة التعليم الثانوي بسوق العمل:

يمكن تفسير أوجه الترابط بين التعليم الثانوي وسوق العمل، من خلال إبراز دور مخرجاته في التنمية الاقتصادية، رغم أنه لا يمكن التغاضي عن الأدوار الأخرى لهذه المرحلة التعليمية، التي تتميز بكونها ذات طابع اجتماعي وثقافي، ويرجع هذا إلى طبيعة بناء المجتمع الذي يتميز بتداخل الأدوار والوظائف، إضافة إلى أنه هناك انسيابية في الأخذ والعطاء وردود أفعال متبادلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التنمية، مما يؤدي إلى رفع مستوى اليد العاملة، وتخفيف نسب البطالة، حيث يعتبر ذلك أحد أولويات وأسس التوازن بين احتياجات المؤسسات وعروض العمال المؤهلين.

أ- الأبعاد المتعددة للعلاقة بين التعليم الثانوي وسوق العمل:

هناك اتجاهات ومدارس فكرية ترى أن العلاقة بين التعليم الثانوي وسوق العمل يجب أن تكون أعمق وأشمل، حيث تتعدى الإعداد لسوق العمل واحتياجاته، لتشمل إعداد الإنسان من جميع نواحي حياته، فلا يمكن تبسيط العلاقة بين التعليم والمجتمع أو اختزالها في إعداد الإنسان للعمل فقط، بل تشمل التكوين وتطوير المهارات المختلفة، وتوظيفها في الوضعيات المناسبة عندما تقتضي الحاجة لذلك[13]، والبداية تكون بالبحث عن عمل وفق المتطلبات والاحتياجات النفسية والاجتماعية.

لا يحمّل التعليم المسئولية الكاملة عن البطالة، فالمسئولية تقع هنا على أطراف متعددة تشمل الفرد نفسه وطبيعة التخطيط الاقتصادي والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، فالازدهار الاقتصادي هو الذي يخلق باستمرار وظائف جديدة في سوق العمل، كما أن تطور العمران البشري يولد ديناميكية اقتصادية تخلق باستمرار فرص عمل جديدة، يستجيب لها عادة التعليم بالتكوين وتنوع البرامج التعليمية، وإذا ما فشل التعليم في الإعداد لما يحتاجه

الاقتصاد من تخصصات جديدة ، فهنا تكون المسئولية على المخططين التربويين، وهذا في الواقع ما يحتاج الى دراسات خصوصا المتعلقة بالمشكلات التربوية والتعليمية في البلدان النامية.

ب- معوقات تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي وسوق العمل:

هناك معوقات عديدة حالت دون تحقيق التوازن والترابط بين التعليم الثانوي من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، ومن أهمها:

- عدم وجود إستراتيجية للتنمية، تنبثق عنها خطط تنفيذية لمشروعات يمكن استثمارها في برامج محددة للتعليم، ويمكن في ضوئها توجيه سياسة التعليم الثانوي بالخصوص لتوفير المهارات المطلوبة، كما وكيفا وفي الوقت المناسب.

- الضغط على التعليم الثانوي العام لا يزال مستمرا ويحظى بنصيب أوفر بين الاستثمارات، في حين أن المطلوب هو التوجه نحو التعليم التقني والتكنولوجي لإعداد الخريجين لاحتياجات التنمية.

- أدت سياسة عدم التوازن والتكامل بين التعليم الثانوي العام والتقني والعالي إلى ظهور خلل في سياسة العرض والطلب في سوق العمل.[14]

إن مثل هذه المعطيات تعتبر مؤشرا خطيرا لهدر الإنفاق على التعليم، مع وجود مشكلة التمويل من جانب، وزيادة نسبة بطالة الخريجين في سوق العمل العربي منذ أمد طويل من جانب آخر، وعليه اهتم هذا المقال بالبحث في العلاقة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل ومدى تحقيقها للتنمية، بهدف الكشف عن جوانب القصور في هذه العلاقة، والبحث عن أساليب التخطيط الممكنة، من خلال فتح قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم الثانوي والمؤسسات الاقتصادية، بغية الارتقاء بمستوى الخريجين من القوى البشرية في البلدان العربية وتلبية احتياجات التنمية والحد من أساليب الهدر في ميزانية التعليم الثانوي العام والتقني[15].

تتكفل معظم مؤسسات التعليم في معظم دول العالم بمهام التكوين والتأهيل المهني بغرض توفير قوى عاملة مؤهلة وأكثر ملائمة لمتطلبات سوق العمل، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل نتيجة لعوائق كثيرة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وتمويلية وتربوية وسياسية، الأمر الذي حال دون تحقيق

التعليم الثانوي لأهدافه وأغراضه، مما أدى إلى تقليص دوره التنموي، وجعل العديد من المتحمسين لمثل هذه المسألة يعيدون حساباتهم، بعد ملاحظة الخلل الموجود في نظم التعليم وعلاقاتها بسوق العمل ومتطلبات التنمية، فالأمر يستلزم إجراء المزيد من البحوث في مجال اقتصاديات التعليم بهدف تحقيق التوازن والتكامل بين التعليم وسوق العمل، والمساهمة بفعالية في تأهيل القوى العاملة المطلوبة لتحقيق التنمية المنشودة.

ج- تطور الفجوة بين التعليم الثانوي وسوق العمل:

لقد بدأ التوجه نحو تطوير التعليم الثانوي في كثير من دول العالم وذلك منذ بداية السبعينات عندما ظهر تقرير اللجنة الدولية الداعية إلى تطوير التربية في العالم، تحت شعار "تعلم لتكون" والذي انتشر انتشارا واسعا بين أنظمة التعليم، التي رأت في هذا التطوير اتجاهات جديدة ، حيث أكدت على هذا الاتجاه منظمة اليونسكو ومنظمات دولية أخرى تعنى بقضايا التربية والتعليم[16]، كما أن هذا الاتجاه دفع معظم أنظمة التعليم إلى إعادة النظر في سياستها التعليمية، خاصة فيما يتعلق بمستقبل التعليم الثانوي باعتباره مرحلة تقع في نهاية سلم التعليم العام وبداية التعليم العالي.

تعاني الدول العربية من تدني مستوى الخريجين من التعليم الثانوي تحصيليا، مهاريا وثقافيا، حيث أجمع الخبراء على أن عرقلة مسيرة التعليم الثانوي تكمن في تردي نوعية وجودة مخرجاته، فلا يزال التوجه منصبا على التوسع الكمي على حساب التوسع النوعي، وضبط إجراءاته على كافة الأصعدة، إذ أصبح يعتمد على التلقين وسيادة الطابع التقليدي في التدريس، مع تقييد فرص الإبداع وغياب النظرة المتكاملة في تكوين الفرد، كما عجز عن تحقيق العدل الاجتماعي والوصول إلى كثير من الفئات المحرومة، إضافة إلى الانفصال عن عالم الشغل، إلى جانب تدني مستوى الأساتذة...[17] ، حيث أدى ذلك إلى تخلف مرحلة نمو التعليم التقني والمهني مقارنة بمرحلة التطور التقني التي يشهدها العالم في قطاعات سوق العمل المختلفة[18].

إن أحد أهم أسباب ضعف التعليم الثانوي في معظم الأقطار العربية يعود إلى حالة الانفصام القائمة بين مؤسسات التعليم وقطاعات سوق العمل الإنتاجية والخدماتية، كما أن برامج ومناهج التعليم الثانوي العربية تركز على توجيه التلاميذ نحو التكوين الجامعي الأكاديمي

على حساب التعليم التقني والمهني، مما أدى إلى عدم مواءمة هذا النوع من التعليم لاحتياجات سوق العمل المتغير والمتجدد، وحتى تستطيع هذه الدول تجاوز مثل هذه المشكلات وتحدد معالم استراتيجية تنميتها، يجب أن تجعل من أولويات عملها في المجال التربوي والتعليمي تحقيق الهدف المعلن وهو ربط التعليم الثانوي باحتياجات التنمية وسوق العمل، لذا لابد من التركيز على النوعية والتعليم المتكامل الكفيل بإيجاد شخصية قادرة على التكيف مع متطلبات التغيير المستمر في المهن المختلفة.

رابعا، وضعية مخرجات التعليم الثانوي في الجزائر:

تشير المعطيات الإحصائية الكمية المتعلقة بوضعية مخرجات التعليم الثانوي في الجزائر إلى التقدم الملحوظ لهذا النوع من التعليم منذ الاستقلال، فقد نتج عن الطلب المتزايد للمجتمع بخصوص التربية، والذي زاد من حدته النمو الديمغرافي، ارتفاع معدلات التمدرس في الثانويات وتطور الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لها، إضافة إلى تطور عدد الملتحقين سواء بمراكز التكوين المهني أو الجامعات أو بسوق العمل بمختلف قطاعاته الاجتماعية والاقتصادية.

أ- التطور الكمي للملتحقين بالتعليم الثانوي في الجزائر:

ما يمكن قوله عن وضعية التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي قبيل الاستقلال أنه هناك انخفاض في مستوى التمدرس، حيث التحقت أول دفعة بهذه المرحلة التعليمية سنة **1964**، وكان عددها **7634** تلميذ، ليرتفع هذا العدد في السبعينات، حيث أضبح يقدر ب **148217** تلميذ، فاستحوذ التعليم العام على العدد الأكبر من هذه الزيادة ب **147314** تلميذ، أما في السنة الدراسية: **1976- 1977** بلغ مجموع المتمدرسين: **3.383.051** .[19]

لقد عرفت المنظومة التربوية عموما تطورا كبيرا بعد هذه الفترة نتيجة تحسن الأوضاع الاجتماعية بالمقارنة مع مرحلة الاستعمار، إضافة للنمو الديمغرافي وزيادة الهياكل التعليمية، كما أن الإصلاحات المتكررة، والتي مست جميع المراحل الدراسية لعبت دورا في تحسين وضعية التعليم في هذه الفترة؛ حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تغييرات تدريجية، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى وكان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، فهذه

الأعداد المتزايدة للتلاميذ صاحبها زيادات في عدد المعلمين والهياكل الدراسية، إضافة لتطوير البنية التحتية للتعليم الثانوي.

فيما يخص الفترة من 2006 إلى 2010 فتوضحها البيانات الإحصائية للجدول التالي:

تطور أعداد التلاميذ المسجلين في المرحلة الثانوية من (2006- 2010):

السنوات	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10
التلاميذ المسجلون	1 035 863	974748	974736	1171180
نسبة الإناث من بينهم	57,57 %	58,56 %	57,94 %	58,25 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، 2014. عن مديرية التربية الوطنية

تشير القراءة الأولية لهذه الأرقام إلى ارتفاع أعداد التلاميذ المسجلون في المرحلة الثانوية سنة 2006/ 2007 والمقدرة ب: **1 035 863**، حيث تراوحت نسبة الملتحقين من الإناث 57%، ثم انخفض هذا العدد بين سنوات 2008 و2009 و هذا نتيجة عدة عوامل أهمها النظام التربوي الجزائري الذي شمل عدة نقائص وجب مراجعتها خصوصا مع التغير الاجتماعي المتسارع. ليزيد في الارتفاع خلال الموسم الدراسي 2009/ 2010، حيث قدر ب **1171180** تلميذ، كما قدرت نسبة الملتحقين من الإناث 58.25%. و يعود ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين في هذه المرحلة إلى عدة عوامل منها: تمديد فترة التمدرس الإلزامي وإقامة المدارس الثانوية في المناطق النائية، [20].

بالنسبة للجزأرة في المنهاج الدراسي فقد بلغت نسبة: 99.7 %، وهو نجاح في مواجهة التحدي يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للتعليم.

ب- تطور عدد مخرجات التعليم الثانوي الملتحقين بالجامعات في الجزائر:

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 63 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 43 ولاية عبر التراب الوطني، حيث تضم 27 جامعة و20 مركزا جامعيا و12 مدرسة وطنية عليا وأربعة مدارس عليا للأساتذة، كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي وهي قطاعات اقتصادية منتجة، تساهم في امتصاص التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، ولقد تم خلال50 عاما من مسيرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إطلاق برنامج ضخم لإنجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم والبحث العلمي، إضافة إلى المرافق الاجتماعية الجامعية، وقد ساهم هذا البرنامج في استحداث وتعزيز شبكة جامعية كبيرة ومتنوعة

تتكون من90 مؤسسة للتعليم العالي تغطي 48 ولاية، مما ساهم في زيادة استيعاب مخرجات التعليم الثانوي الملتحقين بالتعليم العالي.

ج- تطور عدد مخرجات التعليم الثانوي الملتحقين بالتكوين المهني في الجزائر:

يهدف التكوين المهني إلى توفير فرص اكتساب الفرد خبرات تزيد من قدرته على أداء عمله، فهو ينبع من الحاجة إلى رفع مستوى الأداء المهني للمساهمة في تحقيق الإنتاجية[21]. وينقسم التكوين المهني في الجزائر إلى أربع أنماط هي: التكوين الإقامي، التمهين، التكوين عن بعد، التكوين المسائي، حيث يلتحق به عدة فئات من مستويات دراسية مختلفة منها: المستوى المتوسط والثانوي، الذين لم يتابعوا أو تابعوا تكوينا وأرادوا متابعة تكوين في تخصص آخر، كما أن هناك نصيب للعمال والحرفيين والنساء الماكثات في البيت، ولهذا يصعب تحديد فئة مخرجات التعليم الثانوي من بين كل هذه الفئات رغم وجود تخصصات مهنية تشترط المستوى الثانوي، وعليه سنقوم بعرض نسب الملتحقين بهذا القطاع في عموميتها.

فيما يخص أماكن التكوين، فإن التكوين الإقامي والذي يعتبر تقليدي، يتم جانبه النظري والتطبيقي في مراكز التكوين المهني، وعدد الملتحقين به هو **225723** سنة **2004** أي أكثر من 52 **%** من مجموع المنتسبين لهذا القطاع، أما فيما يخص التمهين فيتم في المؤسسات والورشات الإنتاجية وكذلك في مراكز التكوين المهني، وحسب قانون 81-07 المؤرخ في **27** جوان **1981** وفي مادته الثانية، فإنه ينص على أن: **"**التمهين هو نمط من التكوين المهني يهدف إلى اكتساب مؤهلات مهنية أولية معترف بها أثناء العمل، تسمح بمزاولة مهنة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات". [22]

يندمج التكوين المهني في النظام الشامل "التربية – التكوين – الشغل" وبالتالي يتأثر بالسياسات التربوية وبطريقة تنظيم الاقتصاد، فكل تغيير يطرأ على النظام التربوي وأي تعديل في قواعد تسيير الاقتصاد تنعكس على نظام التكوين المهني، من حيث السياسة والتسيير، كما هو الشأن في الجزائر التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث تطرح بحدة إشكالية العلاقة ما بين التكوين المهني وسوق العمل بسبب قلة اليد العاملة المؤهلة اللازمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضعته البلاد،[23] فلا يمكن إنجاح أي سياسة تنموية إلا إذا توفرت الكفاءات المهنية الضرورية لتجسيدها.

د- وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الجزائري:

اعتبرت الجزائر الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي، من خلال توفير يد عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية، لكن لا يمكننا تجاهل الأهداف الأخرى لدعم الدولة للتعليم، خاصة ما تعلق بالمرحلة الثانوية لتفادي ظاهرة الأمية والتقليل من الاضطرابات الاجتماعية التي بدورها تؤثر في التنمية الاقتصادية بالسلب، حيث تمكنت الجزائر من تخفيض نسبة الأمية إلى 44% سنة 1999، كما تزايد بشكل ملحوظ أعداد الخريجين من المدارس الثانوية في السنوات الأخيرة، بفعل دعم الدولة لهذا القطاع، لكن ما يعيب هذه السياسة المتبعة هو أنها لم تهتم إلا بالكم على حساب النوع.

1- عدم التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل الجزائري:

يتكون هيكل سوق العمل الجزائري من قطاعين: الأول ريفي والثاني حضري. ويلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين عرض العمل والطلب عليه، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب؛ خاصة ذوي مستوى التعليم الثانوي، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها: تأثير برامج الإصلاح الهيكلي في بداية سنوات التسعينات وعدم تطابق الشعب الدراسية بالثانوية مع متطلبات المهن المختلفة والتي تتطور بخطى متسارعة نتيجة للتطور التكنولوجي والتغير الاجتماعي.

تبين الإحصائيات الخاصة بوضعية التشغيل في الجزائر أن نسبة البطالة مرتفعة عند فئة الشباب المتخرجين من الثانويات، وحتى ببقية المستويات العليا، وعليه فإن التعليم يؤثر تأثيرا ضعيفا على البطالة، لكن يمكن أن يكون لهذه الظاهرة أثرٌ كبيرٌ في الطلب على المزيد من التعليم، فالشاب الذي يفشل بعد إتمام التعليم الثانوي في الحصول على عمل، يجد نفسه مضطراً إلى ولوج الجامعة دون رغبة منه(البطالة الكامنة).[24]

من جهة أخرى يعاني سوق العمل في الجزائر العديد من الاختلالات، فيما يخص علاقته بمخرجات التعليم الثانوي ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في عددها وبالتالي زيادة عروضها للعمل في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هناك عدم توافق فرص العمل المتوفرة مع مؤهلات الطلب على العمل، مما يخلق فجوة بين الإنتاج والتعليم، فبعض المؤهلات لا توفرها

المدرسة الثانوية، التي تركز على المعارف والمعلومات النظرية، على حساب المهارات والسلوك الإنتاجي.

2- أساليب الإدماج المهني لمخرجات التعليم الثانوي في الجزائر:

تميز سوق العمل في الجزائر منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بارتفاع كبير لنسب البطالة، خاصة في وسط مخرجات التعليم الثانوي، حيث وصلت إلى حدود 30 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق العمل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة ملموسة، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أول نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، مما أدى إلى تفاقم معدل البطالة؛ خصوصا خلال الفترة 1992- 2000، حيث مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما فئة الشباب خريجي المدارس الثانوية وحاملي الشهادات، فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم "1.7 مليون شخص نجد أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة"[25].

هذه الوضعية تفسر بعدم قدرة الدولة على مواجهة واستيعاب ظاهرة البطالة، فآليات المواجهة لم تتعد في حالات كثيرة بعض برامج التشغيل الموجهة للشباب عموما ، حيث ركزت في البداية على مؤشر السن ولم ترد أي فكرة أو خطة واضحة للاهتمام بفئة مخرجات التعليم الثانوي وخريجي معاهد التكوين المهني بشكل خاص، رغم أن الدولة أنشأت آنذاك أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا ودعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية والتي تقرر إنجازها سنة 1987 للفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 16-30 سنة والتي تضم: برنامج تشغيل الشباب الذي يمنح المستفيدين منه تكوينا خاصا، يندمجون من خلاله بعدة ورشات للمنفعة العامة بقطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية بتمويل من صندوق إعانة الشباب، وقد تكفل هذا البرنامج ب:100.000 شاب خلال سنتين، لكنه عانى من عدة نقائص منها ما ارتبط بالتنظيم والتسيير؛ لعل أهمها غياب هيئات تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات المختلفة ومتابعتها، لذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 والذي تمثل في جهاز الإدماج المهني

للشباب (**DIPJ**)، والذي يهدف إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص من خلال:[26]

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (**ESIL**) في شكل عقود عمل مدتها سنة واحدة بتمويل من صندوق مساعدة تشغيل الشباب (**FAEJ**) منذ سنة 1995.

ساهم فرع الوظائف المؤجرة محليا (**FSIL**) في إنشاء 160.000 منصب دائم، لكن عدد الشباب الذين تحصلوا على هذه المناصب بقي ضعيفا لم يتجاوز33% من إجمالي عمليات الإدماج المنجزة خلال الفترة: (1990- 1994). وهو ما يفسر التباطؤ في الإدماج لفئة مخرجات التعليم الثانوي الذي ترجمته نسب البطالة التي بقيت مرتفعة، لذا تم اتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت في وضع برامج عديدة للإدماج المهني، تحت تأطير هياكل متخصصة أسندت لها مهمة تسيير وتنفيذ هذه البرامج، والمتمثلة في الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.

لقد تصدت الدولة لظاهرة بطالة مخرجات التعليم الثانوي؛ بوضع سياسة تشغيل ذات صلة بالاستثمار الوطني وعدم الاكتفاء بالتشريع لبرامج فعاليتها غير مؤكدة ومرتبطة بمرحلة زمنية معينة، وبذلك تكون قد حاولت على الأقل التقليص من حدتها لتوسيع مساحة المستفيدين منها وإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الجزائري.

الخاتمة:

لقد تم في هذا المقال التعرض لوضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الجزائري وأهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تتوجه إليها، كما تم التعرض للأساس النظري المفسر لسوق العمل في علاقته بمخرجات التعليم، مع الإشارة لأهم الوسائل المتخذة من طرف الهيئات المعنية من أجل إدماجهم المهني، لكن ما نستخلصه مما سبق ذكره أنه يجب إعادة النظر في وضعية مخرجات التعليم الثانوي التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي بناء تنظيمي، فهي مثل الفئات الأخرى تساهم بقدر لا بأس به في تحقيق التنمية. وعليه وجب على المختصين أن يولوا عناية فائقة بتوزيع هذه المخرجات في سوق العمل وفق استراتيجية تضع في الاعتبار طبيعة هذه الفئة من جهة ومن جهة أخرى مراعات خصوصية كل بلد الجغرافية والاجتماعية والثقافية.

إن الطموح في وضع فرضية تفسر وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل ما زالت بعيدة المنال على الأقل انطلاقا من هذه التحليلات والتفاسير التي لم تتعدى مجال الوصف والتفسير، حيث لا بد أن ينطلق مستوى التحليل من السياق السوسيو- اقتصادي ويكون أكثر شمولا للخروج من دائرة الوصف والتحليل لهذين المتغيرين: (مخرجات التعليم وسوق العمل).

الإحالات والهوامش:

1 -Petit Larousse Illustré, librairie Larousse, Paris, France, 1993, P:794.

2- بودون ريمون: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، 1986، ص: 594.

3- كمال عبد الحميد الزيات: **علم الاجتماع المهني**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1986، ص: 33.

4 - علي السيد محمد الشخيبي: **علم اجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2002، ص: 326.

5 - لخضر غول: **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** - دراسة ميدانية على عينة من العاملين في القطاع الإداري والإنتاجي بمدينة قالمة- *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم*، غير منشورة، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008- 2009، ص: 16.

6 - علي صالح جوهر: **التخطيط التربوي والتنمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص: 84.

7 - محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية والتعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1995، ص: 85.

8 - نادر مريان وآخرون: **الداخلون الجدد إلى سوق العمل الأردنية** ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، المملكة الأردنية الهاشمية، ماي 2006، ص: 5.

9 - أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص: 238.

10 - سعد عبدالله الزهراني: **موائمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، السعودية، 1423 هـ، ص: 21.

11 - بودرمين محمد: **واقع العمل المسرح - إشكالية التهميش الاجتماعي في سوق العمل**- حالة الوكالة المحلية للتأمين على البطالة،(CNAC) بسكيكدة،2000-2001، ص: 33.

- 12 http://www.afkaronline.org. تاريخ الزيارة: 12- 08- 2011، الساعة: 12: 25 .

13 - د. علي الحوات : **العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل** - دراسة في المجتمع الليبي- الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات، طرابلس، ليبيا ، 2007، ص: 09.

14 - محمد متولي غنيمة: **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي والمعاصر- أساليب جديدة** - الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1 ،2001 ، ص: 52.

15 - المرجع نفسه، ص: 55.

16 - يعقوب أحمد الشراح: **التربية وأزمة التنمية البشرية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2002، ص: 227.

17 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **تحديث برامج التعليم الثانوي العام والمهني والفني وتكاملها وربطها باحتياجات التنمية في الأقطار العربية**، اجتماع مسئولي التعليم العام والمهني والفني ومسئولي تخطيط القوى العاملة، الرياض، 1998.

18 - عبد العزيز بن عبد الله السنبل: **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2002، ص: 192.

19 - المديرية الفرعية للإحصاء، مديرية التخطيط بوزارة التربية، ص : 204.

20 - لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني، تاريخ الزيارة: 2012/11/05 على الساعة 17:30.

-http://www.m-education.gov.dz/Article.aspx?ArticleID=2

21- مختار عيواج وزهية بوديار: **التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث حول" **تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص**" من 28 أفريل إلى 01 ماي 2014، عمان، الأردن، ص: 06.

22 - الجريدة الرسمية، 30 جوان1981، رقم 26.

23- أحمد صقر عاشور: **إدارة القوى العاملة**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1979، ص: 28.

24 -http://mouwazaf.ahlamontada.com/t1460-topic#ixzz1xToY3Ed5.

تاريخ الزيارة: 18- 09- 2014، الساعة: 14:24.

25 - ليلى جماد: **التكوين المهني بين توجهات الخطاب الرسمي واحتياجات سوق العمل**، *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير* غير منشورة، تخصص سوسيولوجية الديناميكية الاجتماعية والتنمية الإقليمية، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2010- 2011، ص: 143.

26 - قرقب محمد: **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11- 2005/7/13، منظمة العمل العربية ومكتب العمل الدولي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

– المصادر والمراجع:

1 - عبد العزيز بن عبد الله السنبل: **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2002.

2 - علي السيد محمد الشخيبي: **علم اجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2002.

3- كمال عبد الحميد الزيات: **علم الاجتماع المهني**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1986.

4- علي صالح جوهر: **التخطيط التربوي والتنمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

5- لخضر غول: **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** - دراسة ميدانية على عينة من العاملين في القطاع الإداري والإنتاجي بمدينة قالمة- *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم*، غير منشورة، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008- 2009.

6- محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية والتعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1995.